توجهات تركيا وإيران الجيوبوليتكية في التنافس نحو منطقة المشرق العربيّ

بحث مستل لطالب الدكتوراه: ماجد صدام سالم

بإشراف: أ.د غالب ناصر عبد العزيز السعدون

جامعة بغداد – كلية التربية/ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص:

تختلف أولويات تركيا وإيران في السياسة الإقليمية على الرغم من استمرار المنافسة بينهما في مد النفوذ والمكانة الإقليمية فتاريخياً مثلت إيران احد عناصر التنافس بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيدا عن التنافس المذهبي التاريخي بين الطرفين فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات في المنطقة على مدار العشر سنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣). ففي الوقت الذي كانت إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة وتمد نفوذها باتجاه الدول العربية حيث استغلت حالة الفراغ التي نشأت جراء انهيار النظام العراقي عام (٢٠٠٣) وبالتالي انهيار معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها. كذلك تركيا قد حاولت استغلال العداء الحكومي والشعبي في معظم الدول العربية لإيران كي تمد نفوذها كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران، الأمر الذي ينطوي على احتمال بروز تجاذبات جديدة في السياسة الإقليمية مع دول الجوار وخاصة في منطقة المشرق العربي .

المقدمة:

تُعدُّ منطقة المشرق العربي من أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم لما تمتلكه من ثروات نفطية ومعدنية ومعالم حضارية وعلمية وثقافية، فضلاً عن موقعها الجغرافي المهم، كونها تشكل حلقة الوصل بين العالم العربي والعالم الإسلامي، ولديها من المقومات الأساسية والمرتكزات التي أهلتها بان تلعب دوراً مهماً ومميزاً في العلاقات الدولية، إلا ان الدول الإقليمية استغلت الصراعات التي تشهدها المنطقة سواء الخلافات بين الدول العربية وضعف أنظمتها والصراع العربي_الإسرائيلي، أو غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وكذلك الفوضى التي حدثت في معظم الدول العربية ومنها دول المشرق بما يسمى (ثورات الربيع العربي) لهذا بدأت هذه الدول تطمح لغرض الهيمنة والنفوذ في دول المنطقة، وانتهاز الفرص بسبب ضعف النظام العربي، لكي تضع يدها وتبسط نفوذها للسيطرة على ثرواتها ومن هذه الدول الإقليمية (تركيا وإيران)، والكيان الدخيل في المنطقة (إسرائيل).

مشكلة البحث: ما طبيعة المتغيرات الجيوبوليتكية المؤثرة في التنافس التركي_الإيراني باتجاه دول منطقة المشرق العربي.

فرضية البحث: المتغيرات الجيوبوليتكية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، كان لها تأثير كبير في شدة التنافس المعاصر بين تركيا وإيران في دول منطقة المشرق العربي.

هدف البحث: معرفة واقع التنافس واتجاهاته بين تركيا وإيران وتأثيره على دول منطقة المشرق

خريطة (١) دول منطقة المشرق العربي

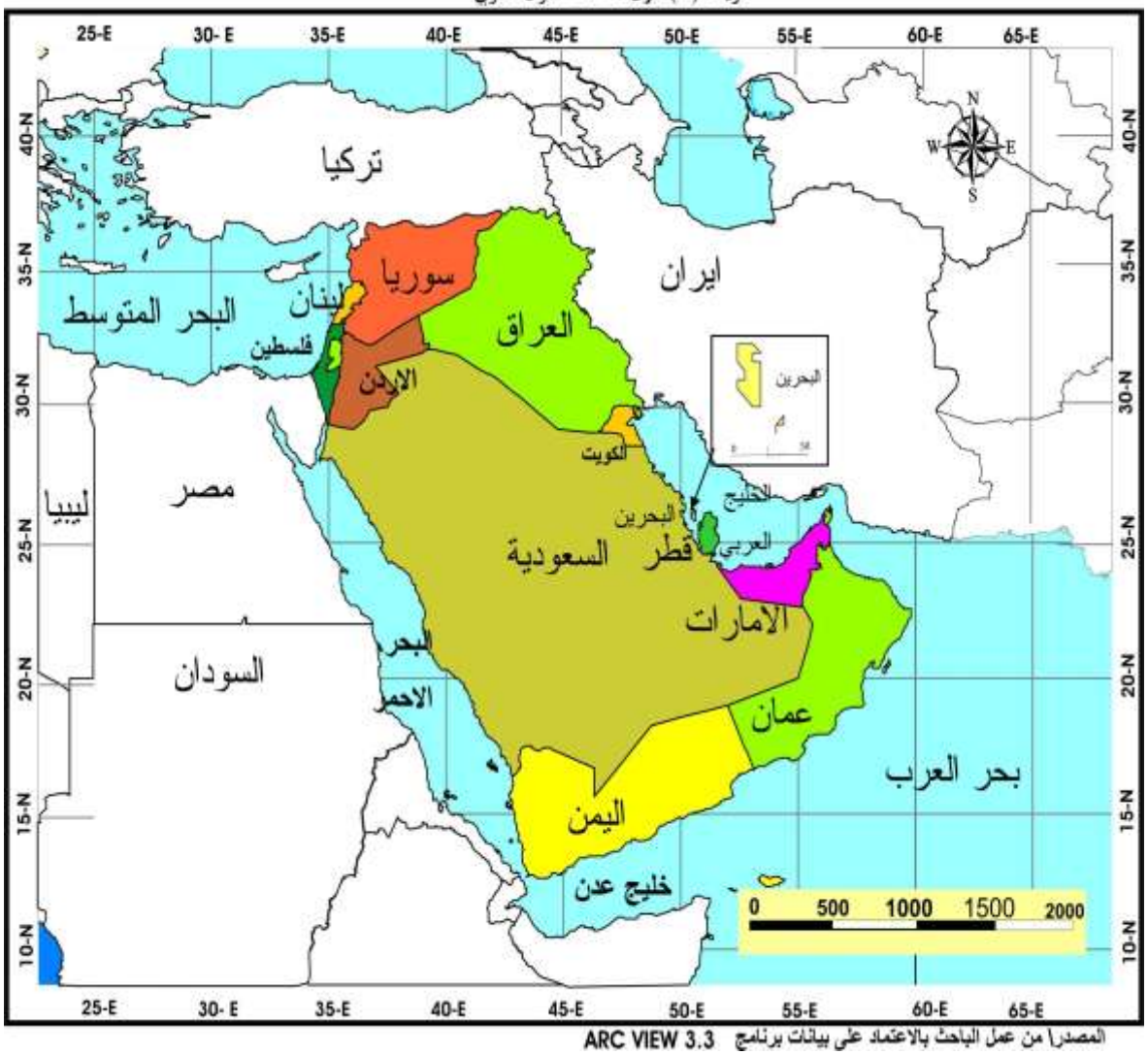

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات برنامج ARC VIEW 3.3

العربي بالتحديد، لما لهذه المنطقة من مميزات كانت محل للتنافس التاريخي بينهما منذ زمن بعيد.

حدود البحث: الحدود المكانية متمثلة بدول المشرق العربي والمتمثلة بالقسم الأسيوي من الوطن العربي كما في الخريطة (١) اما الحدود الزمانية فهي تمتد من ٢٠٠٣– ٢٠١٣.

دول منطقة المشرق العربي: The countries of the Levant

يُعدُّ الجيوبوليتكس في احد معانيه بمنزلة التحديد المكاني للسياسات الدولية، وهو يكون كامناً في أي عرض للعملية السياسية، على نطاق عالمي او إقليمي او وطني، ان معارضة المدرسة الجيوبوليتكية الجديدة التي تعرف بالجيوبوليتكا النقدية (Critical) للأسس الجغرافية التقليدية في التحليل والاستنتاج الجيوبوليتكي الكلاسيكي، الذي ظل يفسر الإحداث العالمية والدولية على ضوء ما يشبه نظرية الحتم الجغرافي أولا. ولاعتقادها بان التكنولوجيا المعاصرة اليوم دور هام ومؤثر في قلب موازين قوى الإحداث السياسية الداخلية للدول، وبخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والانترنيت، ولا يمكن أيعاز أسباب كل تلك التحولات حتى المفاجئة منها الى العوامل الجغرافية البحتة لوحدها.[١]

إنَّ المجال العربي هو الأكثر تعبيراً عن خاصية (العمق الاستراتيجي) في سياسة تركيا الجديدة والذي يمثل ساحة قابلة لنجاح السياسات التركية وأولوية تمكن من الإمساك بانجاز سريع تحتاج أليه تركيا في تعزيز سعيها باتجاه الانضمام للاتحاد الأوربي، من خلال أظهار مكانتها ودورها في العالم وخصوصاً في منطقة المشرق العربي، التي تعتبر جزء من الشرق تاريخياً وجغرافياً وثقافياً.[٢] كذلك ترتبط إيران بالمشرق العربي بعلاقات تاريخية قديمة مرت بمراحل مختلفة من التنافر والتجاذب والصراع والوئام، كان العامل الجغرافي والعامل الديني الإسلامي الموحد دور كبير وحاسم في إيجاد بلورة حالة ثقافية واجتماعية مشتركة بين الطرفين العربي والإيراني، وينظر في كثير من أنظمة العالم الإسلامي ومنها إيران للعلمانية التركية بموضع شك او كنموذج لحكومة قادرة على نسف سلطة النظم التقليدية كما في إيران والدول العربية المجاورة.[٣]

١ –العراق:

اخذ العراق يتحول الى احد ميادين التنافس بين تركيا وإيران من خلال رسم توازن جديد للقوى الإقليمية في المنطقة بسب اختلال هذا التوازن لمصلحة إيران في العراق فما كان بتركيا الا ان تنظر لهذا النفوذ الإيراني الكبير في العراق بجانب من الأهمية وبدأت بتعزيز علاقاتها مع الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية في العراق، كون تركيا مع عراق موحد وآمن يكون عامل استقرار لجيرانه، إلا أنها ليست مع عراق خاضع لهيمنة إيران تشاطرها في ذلك دول المنطقة.[٤] وكون ذلك له عواقب إستراتيجية ومزيداً من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، لكن حتى هذا التدخل مع كل عواقبه لا يجعلها تضاهي نفوذ إيران في العراق، وهذا قد يحمل في طياته خطر مواجهة جيوسياسية بين تركيا وإيران لا يمكن التكهن بعواقبها.[٥] فمشروع إيران يتلخص بالهيمنة الإقليمية أي أن إيران تعمل وفق هذا المشروع من اجل الهيمنة على المنطقة بما في ذلك الهيمنة على دولها الواحدة تلو الأخرى، فمن

خلال الدور الإيراني المتنامي في العراق ثم توسع دائرة الربط مع الواقع العراقي الى علاقة إيران مع حزب الله في لبنان ومع حركات المقاومة في فلسطين وصولاً الى العلاقة الإستراتيجية مع سوريا.[٦] وهي كبراهين على مشروع الهيمنة التي تعمل إيران على تحقيقه منذ سنوات طويلة استثمرت فيه اموالاً وأيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والأحزاب السياسية المختلفة، ومن اهم العوامل التي شكلت مجالاً للتدخل وللمنافسة بين تركيا وإيران نحو العراق وهي.

أ–**الأكراد:** يعد عامل الأكراد من أهم العوامل التي تشغل كلاً من تركيا وإيران في علاقاتهما مع العراق لوجود قومية كردية في البلدان الثلاث وكذلك ظهور حركات تمرد كردية ضد حكومة تركيا وإيران. وفي الوقت الذي حصل فيه الأكراد على حقوقهم في العراق لا يزال أكراد تركيا وإيران محرومين من هذه الحقوق، ان ظهور اقليم كردستان في شمال العراق وإثارة الأكراد موضوع قيام دولة مستقلة في شمال العراق يقلق كثيراً هاتين الدولتين خشية من انتقال الأمر الى أكرادها. وأظهرت تركيا في هذا الإطار عدم رضاها عن التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة وأكراد العراق قبل احتلاله مما دفعها الى توثيق علاقاتها مع إيران وزيادة التقارب بينهما في هذا الموضوع.[٧] حيث توترت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة كون الأتراك استشعروا أنهم وجهت إليهم ضربة عن طريق الأكراد المتمركزين في شمال العراق، اذ يعد الوضع الكردي في شمال العراق سابقة خطيرة لتركيا التي اتضح لها وجود مؤشرات لقيام دولة كردية في شمال العراق مستقبلاً مما يعني في المحصلة النهائية تقويض جهودها طوال العقود الماضية للحيلولة دون إقامة كيان كردي مستقل.[٨] وتمثل احد المشاهد المهمة للدور التركي في العراق في طرحها لمبادرة وفكرة دول الجوار الجغرافي للعراق في أثناء حرب عام ٢٠٠٣، التي مثلت أولى وسائل الدخول التركي الى الساحة العراقية من خلال دور الوسيط لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، وأنها في الواقع قد حرصت من خلال ذلك للنفاذ الى المعادلة العراقية الداخلية وفرض نفسها لاعباً له رأيه في التوازنات التي تشكل في العراق بحيث تكون شريكاً مباشراً في اي ترتيبات مستقبلية.[٩] كذلك فان تركيا تخشى من امتداد الحركة الانفصالية الكردية واحتمال ان يصبح العراق ملاذاً آمنا لحزب العمال الكردستاني (PKK) وهو ما عزز من مبرراتها في التدخل في شمال العراق، وكذلك تزايدت رغبة الإدارة الأمريكية في تعزيز النفوذ التركي في إقليم كردستان العراق بدءا من عام ٢٠٠٨ لتجعله في خط موازى لتزايد النفوذ الإيراني في جنوب العراق.[١٠]

يُعدُّ الإقليم مدخلاً لتركيا نحو العراق كون الكثير من خطوط النفط والغاز تمر الى تركيا عبر كردستان العراق، كما ان احتياطي الإقليم من النفط يبلغ نحو(٤٥ مليار برميل) واحتياطي الغاز نحو (٢٠٠ تريلون قدم مكعب) وهو ما يعد مصدراً رخيصا ومأموناً لتركيا التي تستورد سنويا ما قيمته

(٢٨ مليار دولار) من النفط الخام والغاز الطبيعي من العراق وروسيا وإيران وغيرهما.[١١] ولهذا تعدُّ تركيا الشريك الأول لإقليم كردستان العراق حالياً، فضلاً عن كون العراق بالعموم شريكاً تجارياً رئيساً في الحصول على البضائع التركية مقابل النفط العراقي، وفي حاله قيام دولة كردية في شمال العراق يمكن ان تستخدم سياسة إغلاق الحدود مع تركيا كوسيلة ضغط لحماية حزب العمال الكردستاني اذا ما توافرت له ملاذات آمنة في مثل هذه الدولة.[١٢]

وفي الحقيقة الأمر ان المشكلة الأمنية بين العراق وتركيا معقدة ولا يتوقع حلها نهائيا على المدى المنظور وستكون هنالك دائما مشاكل توتر العلاقات بين البلدين مادامت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق من جهة، وعدم سير تركيا باتجاهات وإجراءات مهمة نحو حل المشكلة الكردية فيها بالطرق السلمية من جهة أخرى. فقواعد حزب العمال الكردستاني لا يمكن أزالتها بالعمليات العسكرية فقط بل تحتاج الى تعاون أكراد العراق مع تركيا، وهذا أمر معقد لان الأكراد غير متحمسين ويتخذون من قضية وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني ورقة ضغط ومساومة في بعض الحالات السياسية مع تركيا.

ب- **التركمان:** ترتبط مشكلة التركمان في العراق بصورة مباشرة بقضية كركوك، فموقف تركيا من قضية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك بالنسبة لها خط احمر ترى في ذلك محاولة قد تمهد لإحكام سيطرة الأكراد عليها واحتمالات ألحاقها بإقليم كردستان العراق مستقبلاً. ومن أهم المحددات التي تحكم الموقف التركي من قضية كركوك هي: [١٣]

١-الروابط التاريخية بين تركمان العراق وتركيا، والتي تعود لقرون طويلة خلت وهي روابط ترى تركيا أهمية الحفاظ عليها، وعدم المساس بالوضع الديموغرافي للتركمان.

٢- من الناحية الإستراتيجية تمثل كركوك أهمية كبيرة لتركيا وذلك لكونها تحوي نسبة كبيرة من النفط تقدر بنحو(١٢ مليار برميل).

٣- من شأن سيطرة الأكراد على كركوك وإلحاقها بإقليم كردستان ان يزيد من قوتهم السياسية والاقتصادية، مما يعني مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقبلاً.

إن مسالة كركوك لدى تركيا تأتي في الدرجة الأولى في السياسة الخارجية التركية ويكرر المسؤولون الأتراك تهديداتهم بان أي تغيير ديموغرافي يحدث في هذه المدينة فان استقرار المنطقة سيكون في خطر، وان إعادة بناء العراق على أسس أثنية لا يشكل أساسا لبناء دولة دائمة، وكما يتم التأكيد على

عدم وضع كركوك تحت تأثير مباشر لأية مجموعة أثنية مما يعني تأييد تركيا اما إبقاء كركوك ضمن إطار العراق الموحد أو ان تكون إقليما بحد ذاته.(١٤)

وهذا الاهتمام ينصب في ثلاثة محاور، **الأول:** إنَّ التركمان في العراق يعدون شعباً من شعوب الأمة التركية ولذلك فعلى تركيا مناصرتهم. **والثاني:** الشعور عند تركمان العراق بانتمائهم القومي وكون تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن ان تساندهم. **والثالث:** الإحساس السائد لدى القادة الأتراك بان ولاية الموصل التي كانت تضم كركوك حتى عام ١٩١٨ قد استحوذ عليها البريطانيون وان معاهدة لوزان المبرمة في عام ١٩٢٣ لم تحل هذه الإشكالية في حينها.(١٥)

ت- **المياه:**. أصبحت السياسة المائية التركية لها تأثير قوي في العراق، إذ ان نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وتكمن المشكلة في بناء تركيا وإيران سدوداً عديدة على منابع نهري دجلة والفرات، منها تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والإغراض يتضمن أقامة ٢١ سداً على نهر الفرات و٤ سدود على نهر دجلة و١٧محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاع الزراعة والصناعة والمواصلات.(١٦) إذ تناقصت كميات المياه الواردة للعراق تدريجياً مما اثر سلباً على الحياة الزراعية والاقتصادية ، اذ ترى تركيا ان مياه النهرين هي مياه عابرة للحدود وإنها انهار تركية وليس دولية لذلك فإنها لا تخضع للقسمة وإنما للاستخدام الأمثل، بينما العراق يرى أنها انهار ليست تركية وحتى لو كانت منابعها تقع داخل الأراضي الإيرانية والتركية هذا لا يعطي لهما حقوق التصرف فيها، وهكذا تسعى تركيا الى استخدام المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق لضمان حصولها على النفط باستمرار وفق معادلة النفط مقابل المياه.(١٧)

٢- سوريا:

تختزل سوريا في طياتها فسيفساء المشرق العربي، عرقيا ومذهبياً، كما تحوي في موقعها الجيوبوليتكي كل التوازنات الإقليمية، حيث تتمثل فيها كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في المنطقة. وإنَّها كانت ومازالت الدافع الكبير للأدوار الإقليمية في المشرق العربي بحيث يبدو الصراع الراهن في سوريا، كما كان دائماً في الماضي مجسداً لجوهر الصراع في المنطقة. من كونها كذلك جزءاً أساسيا من التصعيد والتهدئة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالفات في المنطقة من خلال التحالف مع إيران ، اذ تنظم سوريا النفوذ الإيراني والارتباط مع حزب الله في لبنان وحركات المقاومة في فلسطين المحتلة. وقد أدت الأزمة السورية في عام ٢٠١١ الى متابعة ومراجعة لمواقف تركيا وإيران، حيث مثل الموقف التركي صدمة لإيران بعد التطور الذي شهدته العلاقات السورية_ التركية

في بداية عهد حزب العدالة والتنمية. ودفعت إيران الى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع تركيا وبخاصة بعد مواصلة تركيا تفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة الى سوريا، وبعد ذلك تولت مهمة ترتيب الضغوط الدبلوماسية والعسكرية على سوريا الأمر الذي دفع إيران الى القول انها ستستهدف قواعد الناتو في تركيا اذا ما قام الناتو بعمل عسكري ضد سوريا.[١٨]

أ- قبل أحداث آذار ٢٠١١:

شهدت العلاقات التركية مع سوريا تطوراً كبيراً منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢. ويدخل تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق تفاهم الحكومتين التركية والسورية حول أعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة، وان العامل الجوهري في تغير السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ومنها سياسة تركيا تجاه سوريا يكمن في محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي وصلت أليه في ظل ارتباط سياساتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا ولا في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية الأمر الذي رسخ القناعة لدى الأتراك بضرورة التخفيف من حدة القيود الأمريكية والإسرائيلية وتفعيل علاقاتها مع دول الجوار ومنها سوريا. وقد دفعت تركيا في اتجاه تعميق علاقاتها مع سوريا نحو التكامل السياسي والاستراتيجي خلال هذه الفترة. اذ وقع البلدان أكثر من خمسين اتفاقية تشمل كل مجالات التعاون، وكذلك ألغيت تأشيرات الدخول (الفيزا) لمواطني البلدين والأكثر من هذا ان تركيا عدت الطرف الوحيد المقبول به من جانب السوريين في الوساطة التي بدأتها تركيا بين سوريا وإسرائيل في شأن مفاوضات السلام بين الطرفين.[١٩]

ب- بعد أحداث اذار ٢٠١١:.

نتيجة لتطور الاحداث السريع وتطور الوضع السوري من خلال المعارضة المسلحة ضد النظام السوري، أصبح الملف السوري ذو أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، كون سورية من الدول المهمة في المنطقة وكذلك كونها مرتبطة بعدد من الملفات المتفجرة التي تمتد من العراق ولبنان وفلسطين. كما ان طبيعة التطورات فيها تنعكس على تلك البلدان بل تمتد وتطال دول الجوار الأخرى ومنها تركيا والأردن ناهيك بحليف سوريا الرئيس إيران.

إنَّ الفوضى في سوريا ستنسف مشروع تركيا في المنطقة (تصفير المشكلات) مع دول الجوار وتحقيق الاستقرار في محيطها والانفتاح نحو الشرق وستصبح سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها تركيا الى فوضى النزاعات تنشأ داخل كل بلد من بلدان الجوار، وستفقد تركيا نفوذها

الإقليمي في المنطقة بعد ان قام جزء منه على سياساتها الخارجية وأعطاها أفضلية في مثل هذا الدور لتؤديه.[٢٠]

ولاشك أنَّ الموقف التركي من الأزمة السورية لا تحكمه المصالح فقط ولا المبادئ بل تحكمه جملة من الاعتبارات والحسابات والتوازنات الداخلية، فالتحالف العلني مع الإخوان المسلمين قد حولهم الى قيادة امر واقع حاولت خطف الانتفاضة الشعبية السلمية ضد النظام والتي بدأت بلا قيادة تندفع الى وضع تنزلق فيه الى مجرد كونها انتفاضة مذهبية.[٢١] وفي زيارة وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) الى إيران بداية عام ٢٠١٢ تحدث بتصريحات (ان ما يجري في عدد من الدول العربية هو ربيع إقليمي او ربما إسلامي وليس ربيعاً عربياً، وان ما يحدث في المنطقة يضع أسس المائة عام المقبلة وتركيا لا تريد لهذه الموجة ان تنتهي الى خيبة امل وان تغرق الدول في صراعات فيما بينها).[٢٢] فالمسار الذي تتخذه تطورات الإحداث الإقليمية في المشرق العربي باتجاه دق آسفين يوسع شقه الخلاف التي كانت قد بدأت تضيق بين تيارات الإسلام السياسي والتيار العروبي على الصعيد الشعبي العربي وباتجاه نسف بديات كانت قد بدأت تتبلور لشراكة عربية مع تركيا.[٢٣]

إنَّ الحالة السورية معقدة ذلك بان الرهانات فيها لم تكن اقتصادية فحسب بل جيوسياسية وجيوستراتيجية أيضا، فالتوازنات الإقليمية والدولية تبدو فيه الأزمة السورية في أدارة جديدة للعلاقات الدولية التي تشهد اندفاع القوى الناشئة الى مسرح الكبار وتبدل قوانين اللعبة، فتركيا لم تتصور انها ستتصدم بجدار عازل يتشكل من لاعبين كبار هما روسيا وإيران، وان يؤدي كذلك الى غياب شبه كامل للدور التركي في إدارة الأزمة السورية، اذ بات الحراك الدولي السياسي كله يجري مع الأوربيين والأمريكان والروس.[٢٤] في الوقت نفسه تدعو إيران نظام (الرئيس الأسد) للقيام بإصلاحات فإنها تتخوف من تداعيات إسقاط النظام السوري وقد حذر وزير الخارجية الإيراني السابق (على اكبر صالحي) من ان فراغ السلطة في سوريا ستكون عواقبه غير متوقعة على دول الجوار وان يتسبب بكارثة ابعد منها وكذلك قول متحدث باسم الخارجية الإيرانية (رامين مهمانبرست) "**لو خيرنا بين تركيا وسوريا فإننا سنختار سوريا بلا شك**".[٢٥]

كذلك تركيا لم تحسب كون النظام السوري لديه أيضا الورقة الكردية يلعبها في الداخل التركي ومصدرها حزب العمال الكردستاني بالمقابل فتحت تركيا أبوابها أمام المعارضة السورية بجميع تياراتها الإسلامية والعلمانية واستقبلت الائتلاف الوطني السوري وقيادة الجيش السوري الحر. ومع احتمال سقوط النظام السوري بفعل الضغوط الداخلية والخارجية سيتحول نحو محور الخليج العربي والولايات المتحدة وستتحطم العلاقة الإستراتيجية القائمة ما بين سوريا وحزب الله في لبنان ومن المحتمل ان

يقابل هذا بسعي إيراني للحفاظ على نفوذ داخل العراق كخط الدفاع باتجاه هذه التحولات في الجهة الغربية من إيران.[٢٦]

٣-الأردن:

تُعدُّ الأردن إحدى دول ما يعرف بمحور (الاعتدال العربي) الذي تنتمي اليه تركيا بمعسكر دولي واحد، ويملك الطرفان تاريخاً من التعاون يمتد الى أيام الحرب الباردة ولحد الآن وهما يتشابها في الهوية المذهبية نفسها، ويتوقع لمحور الاعتدال العربي من تركيا ان تشكل عامل توازن أمام إيران في المنطقة وكذلك ينظر لها بوصفها منافساً على الزعامة الإقليمية، ولعبت الفتنة المذهبية بين المسلمين في المنطقة والتي عملت لها إسرائيل والولايات المتحدة في إثارة نزعة معادية لإيران في معسكر الاعتدال العربي.[٢٧]

وبرز حسب التصور الأميركي لما يسمى (الاصطفاف الاستراتيجي الجديد) والذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة (كوندليزا رايس) في المنطقة بين الولايات المتحدة والحكومات الراغبة في تعزيز السلام والاستقرار ضد أولئك الذين يدعمون التطرف، وهذا التجمع يضم تركيا وإسرائيل والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي جنبا الى جنب مع قادة لبنان المعتدلين والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس.[٢٨]

وفي كلِّ الأحوال ان أي تقدير لدور إيران ولسياساتها في المنطقة ولعلاقاتها المفترضة مع العرب، لا يمكن ان تنظر أليه الا في ضوء مستقبل هذه المنطقة وطبيعة التهديدات التي تواجهها (الأمنية والاقتصادية والإستراتيجية)، فان الرهان على سياسة المحاور الذي تعتبره الولايات المتحدة الى جانبها ضمن محور الاعتدال في مواجهه ما يسمى (محور التطرف) الذي تقوده إيران لن يكون إلا استمراراً للتوتر وعدم الاستقرار لسنوات أخرى في العلاقات بين العرب أنفسهم او بينهم وبين ايران.

٤- لبنان:.

تسعى تركيا لإيجاد قبول عربي رسمي وشعبي لدورها في المنطقة وفي هذا الإطار كان لبنان ساحة مناسبة لتحرك تركي يوحي بقدرتها على لعب دور إقليمي في المنطقة باعتبار ان لبنان يمثل احد الملفات الرئيسة الساخنة التي تتشابك فيها الإبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، كما ان لبنان يعد احد ركائز الدور الإيراني في المنطقة. ويمثل ساحة وخط أول للمواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى، من خلال حزب الله اللبناني وقواته في جنوب لبنان

بمحاذاة حدود إسرائيل. هذه المواجهة التي بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في عام ٢٠٠٦، مما عزز الدور الإيراني في المنطقة. وكذلك تسعى تركيا للعب دور في لبنان لموازنة الدور الإيراني وتدرك تركيا ان في مصلحتها استقرار لبنان وخاصة كونه يعد ساحة المواجهة بين محوري (إيران وسوريا وحزب الله) والولايات المتحدة وإسرائيل.[٢٩]

ولاشك أنَّ إيران تدعم سياسياً وعسكرياً حزب الله في جنوب لبنان والتي تعمل على استمرار التحالف الاستراتيجي بينهما، حيث ان الصواريخ العديدة التي أطلقها حزب الله على المدن الإسرائيلية، هي صواريخ من صنع إيراني حصل عليها حزب الله، وللترويج لفكرة بناء إستراتيجية عسكرية مشتركة تجمع إيران مع سوريا وحزب الله في حلف ثلاثي لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[٣٠] لذلك كان من الطبيعي ان تنظر إسرائيل وبقلق لهذا التحالف وتخشى ان يمتد التعاون ليشمل الجانب النووي، حيث أصبحت سوريا الممر الوحيد للدعم الإيراني المباشر لحزب الله منذ تأسيسه عام ١٩٨٢ كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، كما يشكل مع إيران نواة ما يعرف بمحور الممانعة،[٣١] وهو محور ضد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. وكذلك توجد في لبنان قوى معارضة لحزب الله ومنها (قوى ١٤ آذار) ترى ان إيران تستخدم حزب الله كذراع عسكري لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية كقوة إقليمية جديدة، فضلًا عن تحقيق طموحاتها النووية على المستوى الدولي، أن خطف الجنود الإسرائيليين وما نتج عنه من حرب تموز عام ٢٠٠٦، كان في توقيته رسالة إيرانية للمجتمع الدولي بأنّها تملك ورقة عسكرية لحماية نفسها من اي تعرض لها بسوء من الغرب وبنحوٍ خاص مفاعلاتها النووية.[٣٢] بالمقابل ترسخت سمعة تركيا في المنطقة بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في تلك الحرب،[٣٣] وعلى الرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية الموزعة على المعسكرين المتقابلين، فان القاسم المشترك بينهما يتمثل في ان الدور الإقليمي التركي لم يعد مسالة تركية صرفة، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة.

٥-الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة):

تقع القضية الفلسطينية في دائرة الاهتمام الأولى بالنسبة لتركيا لثلاثة عوامل منها ان حزب العدالة والتنمية ذو جذور إسلامية ومعني بحل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل يعتقد انه يخدم مصالح الأمتين العربية والإسلامية، وكذلك لتركيا مصالح اقتصادية وعسكرية متعددة مع إسرائيل وهي معنية بان تكون لديها تقارب تجاه إسرائيل من خلال عملية السلام، وأيضا تركيا تحاول ان تكون عضواً في الاتحاد الأوربي وبذلك تريد تقديم نفسها كدولة هامة في المنطقة يمكنها المساهمة في حل الصراعات الإقليمية، وعليه فقد حاولت تركيا ان تقوم بدور مهم باتجاه رأب الصدع الفلسطيني

وتسوية الخلاف الفلسطيني الداخلي بين فتح (الضفة الغربية) وحماس (قطاع غزة).[٣٤] من خلال العلاقة الجيدة مع الطرفين فقبل الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ التي أعلنت فوز حركة حماس زار (عبد الله غول) وزير الخارجية آنذاك الأراضي الفلسطينية في رسالة دعم للفلسطينيين، كما استضاف (رجب طيب اردوغان) بعد الانتخابات وفداً من حماس برئاسة (خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وهي خطوة واضحة لتعزيز النهج الجديد للسياسة الخارجية التركية.[٣٥] ومع بداية تطور الأزمة الداخلية الفلسطينية نهاية عام ٢٠٠٦ بين الفلسطينيين، أعربت تركيا عن قلقها الشديد من تصاعد وتيرة الأزمة وفي بيان لرئيس الوزراء التركي صرح فيه "اننا نتألم لرؤية نزيف الدم بين الأخوة الفلسطينيين وان هذا الانقسام يضعف مواقفكم ويضر بمصلحة الشعب والقضية الفلسطينية وان استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلبياً على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"[٣٦].

وبغية التضامن مع الموقف الفلسطيني الداعي الى فتح الحصار الإسرائيلي على غزة قامت تركيا بإرسال سفينة مساعدات إنسانية لغزة الأمر الذي جابهته إسرائيل بالقوة المسلحة ومن ثم قتل تسع أتراك على متن السفينة (مرمرة) وهذا الموقف أثار موجة استياء عارمة ضد إسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي التركي.[٣٧] قبل ذلك الحادث تعمقت مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية فقد أظهرت الحرب على غزة عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تصميماً تركيا الواضح في التنديد بالممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وكان هنالك توافق شعبي تركي واضح في شأن سياسة حزب العدالة والتنمية التضامنية مع الشعب الفلسطيني. ان تحولات تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تجاه العرب والفلسطينيين تعتبر قياساً الى السياسات السابقة انجازاً غير مسبوق ولعل انتقادات الحكومة التركية للممارسات الإسرائيلية تفوق أضعاف انتقادات بعض الدول العربية بحيث كان رئيس الوزراء التركي في هذا المجال أكثر إخلاصًا لفلسطين من بعض الزعماء العرب ولم تكتف تركيا بالانتقادات الإعلامية ففي حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولم تتوان في المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عليهم، من خلال المؤسسات الإغاثة الإنسانية التركية بغزة ويصل مجموع ما قدمته المؤسسة من مساعدات نحو (٢٥ مليون يورو) في عام ٢٠٠٩.[٣٨]

إنَّ تركيا أرادت أن تكسب التأييد والدعم لموقفها ولتقوية موقف بعض دول الاعتدال (الأردن والسعودية) على حساب دول الممانعة ولاسيما (إيران وسوريا) ويأتي الموقف التركي محاولة لنسف الدور الإقليمي لإيران الذي اكتسب زخماً بحكم مواقفها من القضية الفلسطينية ومن إسرائيل. ان الالتزام الإيراني بالقضية الفلسطينية كأحد ثوابت الثورة الإيرانية، كان فيه اتهام من الجانب العربي الرسمي لإيران باستخدام الملف الفلسطيني لمد نفوذها الى المنطقة على حساب النفوذ العربي التقليدي، الأمر الذي دفع الدول العربية المؤيدة لخيار التفاوض والمناهضة للمقاومة كممارسة وكخيار

سياسي الى زيادة وتيرة التعبئة الدينية ضد إيران وحلفائها[٣٩]. وتحول إيران الى طرف رئيس في التوازنات السياسية الفلسطينية يثير ردود فعل عربية حادة بغض النظر عن الطرف الذي تؤيده إيران، حيث كان مع فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام ٢٠٠٦، أبدت إيران دعمها وتعاطفها الكبيرين مع حكومة حماس بعد ان فرض العالم حصاراً مشدداً على الفلسطينيين لإرغام حكومة حماس على الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة في أوسلو.[٤٠] وبقدر تعلق الأمر بالموقف الإيراني فقد نددت إيران بالحصار الاقتصادي المفروض على القطاع واتهم الرئيس الإيراني آنذاك (محمود احمدي نجاد) إسرائيل بممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين وأكد الرئيس الإيراني على ضرورة دعم الفلسطينيين الذي أكد على انه واجب ديني ووصف الحصار بالعمل الإجرامي، وخلال زيارة (إسماعيل هنية) رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في نهاية عام ٢٠٠٦ الى إيران أصدرت حكومة حماس بعد الزيارة بياناً تضمن إشارة الى وعد إيران بدعم الشعب الفلسطيني مالياً بمبلغ (٢٥٠ مليون دولار) توزع بحسب احتياجات الشعب الفلسطيني.[٤١] ولا تنكر حركة حماس وجود مصالح مشتركة معها كما لا تخفي تلقيها الدعم المالي والمعنوي من الإيرانيين، ومما لاشك فيه ان إيران استطاعت من خلال علاقتها بحركة حماس المشاركة في المعادلات السياسية في المنطقة والتأثير فيها.

٦- دول مجلس التعاون الخليجي:

يمثل الخليج العربي بموقعه الجيوستراتيجي وأهميته الاقتصادية نقطة جذب جيوبوليتكية للسياسة الخارجية التركية بوصفه عنصراً متميزاً ومؤثراً في مجمل مفاتيح الإطار الإقليمي خصوصاً والعالم عموما. ومما ساعد في التقارب التركي – الخليجي أشراك الطرفين في بعض القضايا المهمة في المنطقة ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والأزمة السورية والوضع في العراق والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وقضايا عديدة تهم الاستقرار الإقليمي، كذلك تشترك تركيا مع السعودية والإمارات العربية من القلق للنفوذ الإيراني في المنطقة.

فالدور الاستراتيجي لتركيا في الخليج العربي هو من اجل إثبات التوازن في المنطقة وكذلك بمثابة توازن للدور الإيراني المتصاعد ولاسيما بعد تنامي دور إيران في العراق ولبنان حيث تسعى إيران بذلك الى فرض نفسها كقوة إقليمية في مواجهتها لدول الغرب.[٤٢] كما ان المصالح التركية القومية وعلى كافة الأصعدة (السياسية والأمنية والاقتصادية) في المنطقة جعلت منها الشريك الأساس لدول مجلس التعاون من خلال التوقيع على وثيقة التفاهم التركية الخليجية في(١٢ ايلول ٢٠٠٨) والتي تعني إيران بالدرجة الأولى كون تركيا تولي أهمية كبيرة لآمن دول الخليج العربي واستقرارها.[٤٣] في ظل غياب لأي قوى عربية على الساحة الإقليمية هذا الغياب قد حفز الدول غير

العربية كتركيا وإيران على الحضور والنفاذ الى المنطقة، وبسبب طبيعة الخطاب الإيراني المعلن وعلاقة ايران المتوترة مع القوى الغربية كان لتركيا الحظ الأوفر في مد نفوذها الإقليمي ولاسيما انها تسعى الى منافسة إيران بخلق قاعدة مصالح مشتركة مع دول الخليج العربية. بحيث مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام ٢٠٠٢ سعى لتطوير علاقات تركيا مع الدول العربية ولاسيما الخليجية منها في ضوء المتغيرات التي حصلت في المنطقة والتي كان من أبرزها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام ٢٠٠٣، وكذلك سعي إيران لتطوير برنامجها النووي والذي تعتبره تركيا ودول الخليج العربي يهدد امن المنطقة، بالإضافة الى استمرار الرفض الأوربي في انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي، فكان لا بُدَّ لها ان تتجه نحو دول الخليج العربي لما تمتلكه هذه الدول من موقع استراتيجي مهم وإمكانيات اقتصادية كبيرة. كما ترى دول الخليج العربي ان تركيا هي الدولة التي تحقق التوازن مع إيران فموقع تركيا وحجم سكانها وقوتها العسكرية موازية لإيران وهو ما يؤهلها للتأدية دور أساسيّ في تحقيق توازن جيوستراتيجي، ولاسيما أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي تخشى من اندلاع حرب أميركية او إسرائيلية على إيران تكون تلك الدول ساحة لها.(٤٤) لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الإيرانية – الخليجية نحو مزيد من التباعد ومن أهمها :.

أ–النزاع الإماراتي_الإيراني حول جزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) سبباً من أسباب التوتر في المنطقة والى حقيقة ان إيران ترفض مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام ١٩٧١.(٤٥) وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي مع إيران فما تزال السياسة الرسمية لدول مجلس التعاون تعكس شكاً فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة، لذا فان أمكانية استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بينها وبين إيران في حالة من الاستمرارية.

ب– الخلاف المذهبي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وما يحدث بالبحرين ذات وجود اقلية من أصول إيرانية فيها يزيد من تفاقم الإحداث الأمنية، حيث دعت البحرين الإطراف الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية الى التدخل لموجهة حالة عدم الاستقرار ومنع استمرارها حتى لا تشمل جميع دول الخليج العربي لوجود جاليات إيرانية فيها، ولا سيما بعد دخول أطراف إقليمية على خط الأزمة البحرينية بين النظام الملكي البحريني والمعارضة البحرينية ولاسيما تدخل إيران في دعمها للمعارضة.(٤٦)

ج– التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني حيث أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه برنامج إيران النووي ان كان من الناحية البيئية كون اقرب المنشاة النووية (محطة

بوشهر) عن الحدود مع دول مجلس التعاون، او من ناحية السلامة والآمن العسكري فسيؤدي الى الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة ومن شأنه ان يقوض أي استقرار فيها.[٤٧]

وفيما يخص التنافس التركي الإيراني على الدور الإقليمي في منطقة المشرق العربي فهنالك خواص تمتلكها تركيا ترجح قبولها لدى معظم دول المنطقة وهي:

أ-إمكانية القبول التركي لدى جميع دول المنطقة لأنها لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية كما هو حال إيران.

ب- قدرة تركيا وهي الدولة الإقليمية الوحيدة التي بوسعها ان تمنع إيران من التوسع حيال الدول العربية سياسيا وعسكريا وعقائديا ولديها من الإمكانيات التي لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية.[٤٨]

ج-عدم منافسة تركيا للنظام العربي ولا لدولة عربية وكذلك ليست لها حسابات خلافية كبيرة مع الدول العربية.

د- تناغم الأداء التركي الإقليمي في العلاقات مع الدول العربية مع القضايا العربية المركزية ذات الاهتمام المشترك.

٧- اليمن:

بدأت تركيا خلال السنوات الأخيرة بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ عودة جديدة لها، هذا الربيع الذي بدأ باستغلاله أحسن استغلال دول المحيط الإقليمي للعرب (تركيا وإيران) ليدخل في منافسة شديدة ومساندة مع دول الخليج العربي التي تريد وقف الزحف الإيراني نحوها، وتشجيع التقرب التركي من المنطقة كبديل قوي عن التوجه الإيراني، من خلال الزيارات المتتابعة الى اليمن من المسؤولين الأتراك، ومنهم وزير خارجية تركيا احمد داوؤد اوغلو وتصريحاته حول ما يوصف بتدخل الإيراني في اليمن في استغرابه من سيناريوهات بعض الدول (إيران) التي تحاول فيها المساس بأمن ووحدة اليمن وأعرب عن أمله في أن لا تستطيع أي قوة المساس بوحدة وأمن واستقرار اليمن لأن تركيا لا تريد حتى أن تسمع بمثل هذا الكلام.

تتدخل إيران في دول عديدة من المشرق العربي ومنها اليمن وذلك لتنفيذ أجندتها التي رسمتها، لغرض وجودها في المنطقة وبناء مرتكزات لها تنفذ من خلالها خططها وفق منهج وتصور استراتيجي، ولكن بأذرع وسلوكيات مذهبية. تستند عملية تغلغلها في المنطقة لمواجهة القوى المحلية

والدولية المعادية لخططها في الهيمنة فالوجود الإيراني في اليمن يمهد للسيطرة على مضيق باب المندب الذي يوفر لها نقاط ارتكاز عديدة تؤدي الى توسيع نفوذها وتقليص نفوذ المملكة العربية السعودية.[٤٩]

ومن الجماعات اليمنية التي تتلقى الدعم بالمال والسلاح هم الحوثيون والتي لها ارتباط بإيران ومن اجل أنجاحهم فتحت لها معسكرات لتدريبهم في اريتريا وتزويده بالسلاح عبر ميناء (عصب) حيث يسهل انتقال المتمردين من الميناء المذكور الى ميناء (ميدني) في اليمن، والذي لا يفصلها سوى كيلومترات قليلة، كذلك فان امتلاك إيران مركزاً للتموين في ميناء عصب الاريتري تستخدمه لمساندة أسطولها المتواجد بخليج عدن.[٥٠] تم بناء قاعدة بحرية عسكرية على خلفية اتفاقيات تعاون عقدت بين حكومتي إيران واريتريا في عام ٢٠٠٨ وتقف إيران الى جانب الحوثيين لمأرب عدة ومنها.[٥١] الانتقام من اليمن في موقفها من الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات حيث وقفت اليمن مع العراق في تلك الحرب. واستغلال فرصة دعم التيار المذهبي الموالي لها ضد التيارات الإسلامية الأخرى في اليمن والعالم. وتمكين مذهب الزيدية في مقابل السلفية ومن ثم تدعيم تحالفها مع الزيدين لصالح نشر المذهب الاثني عشر في اليمن وإخضاع حركة التمرد لسياسة إيران في المنطقة وللعب بأوراقها.

التبادل التجاري بين تركيا وايران ودول المشرق العربي:

تؤثر التجارة في القوة الاقتصادية والسياسية لدول المشرق العربيّ؛ لكونها تمثل إحدى ثمار التفاعل بين الإنسان والموارد الطبيعية وكيفيه تحكمه فيها وقدرته على استغلالها الاستغلال الأمثل، ولها دورها الأساسي في رسم مسار التنمية الاقتصادية وتعطي مؤشراً على مقدار التبعية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي، تجاه اقتصاديات الدول الصناعية المصدرة للبضائع والسلع التي تستوردها دول المنطقة. والتجارة هنا أما داخلية بين الدول ذاتها او خارجية (صادرات وواردات)، فالصادرات تسهم في تنمية الدخل القومي والواردات تحقق متطلبات الدول مما تحتاجه من سلع وبضائع، والتي لا تستطيع توفيرها الدول لسكانها. وسيتم استعراض التبادل التجاري مع تركيا ومن ثم مع إيران ليشكل صورة مقارنة على قيم التبادل التجاري بين الدولتين وتنافسهم للدخول في المعادلة الاقتصادية مع دول المشرق العربي.

١-التبادل التجاري مع تركيا:

يزداد الحضور التركي في دول المشرق العربي منذ بداية القرن الحالي ويمثل العامل الاقتصادي في هذا الحضور مكانة مهمة وخصوصاً مع الازدياد الكبير في المبادلات التجارية والاستثمارات،

وعند تحليل هذه العلاقة التجارية بين دول المشرق العربي وتركيا لابد من ربطها بحالتين الأولى تتعلق بالتطورات الاقتصادية الداخلية والنهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا بعد عام ٢٠٠٢، والثانية بالموقع الجغرافي الذي تتميز به تركيا والملاصق والقريب من دول المشرق العربي.

ويبيّن الجدول (١) تطور التبادل التجاري (قيم الصادرات والواردات) بين دول المشرق العربي وتركيا للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٩) والتي توضح ما يأتي:

أ_بلغت صادرات دول المشرق العربي ماعدا الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٣ نحو (١,٥٧٨ مليار دولار) وبدأت بالتصاعد الى ان وصلت الى (٣,١٣٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٦ وارتفعت قليلاً كذلك في عام ٢٠٠٩ لتصل نحو (٣,٧١٥ مليار دولار)، هذا الارتفاع في قيم الصادرات قليل بالمقارنة مع الواردات من تركيا، حيث كانت قيم الواردات في عام ٢٠٠٣ نحو(٣,٢٣٨ مليار دولار)، ارتفعت الى الضعف في عام ٢٠٠٦ لتصل نحو (٧,٤٥٣ مليار دولار)، وكذلك ارتفعت للضعف في عام ٢٠٠٩ لتصل نحو (١٤,٥٩٦ مليار دولار). بينما صادرات الأراضي الفلسطينية في عام ٢٠١٠ الى تركيا كانت بقيمة ٤٨٩ الف دولار وهي قيمة قليلة وذلك للإمكانات المحدودة للسلطة الفلسطينية في عملية التصدير وكذلك استحواذ إسرائيل على معظم قيم الصادرات والواردات حيث بلغ التبادل التجاري بنحو (٣,٣ مليار دولار) مع السلطة الفلسطينية.[٥٢]

المصدر\ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، العدد ٣١، ٢٠١١، ص٧١-١٦١ .

جدول (١)

التبادل التجاري لدول المشرق العربي مع تركيا ٢٠٠٣-٢٠٠٩ مليون دولار

دول المشرق	صادرات ٢٠٠٣	واردات ٢٠٠٣	صادرات ٢٠٠٦	واردات ٢٠٠٦	صادرات ٢٠٠٩	النسبة %	واردات ٢٠٠٩	النسبة %
العراق	١٠٢,٤	٩١٢	٣٤١,٨	٢٨٤٨,٢	٨٦٥,٧	٢٣	٥٦٣٥,٩	٣٨
سوريا	٣٧٥,٨	٣٠١,٨	١٧٠,٢	٦٧٠,٤	٢٩,٨	٨	١٥٦٧,٦	١٠
الاردن	١٢,٣	١٣٩,٢	١٧,٥	٣٠٤,٩	٢٨,٧	٠,٧	٤٣٥,٤	٣
لبنان	٦٥,٢	١٦٢,٩	١١٥,٣	٢٦٤,٧	٩٨,٩	٢,٦	٧٥٤,٥	٥
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٨٨١	٥٥٦,٣	٢٠٤٧,٤	١٠٨١,٦	١٥٣٣	٤١	١٩٤٨,٣	١٣,٣
الكويت	١٤,٥	١٨٢,٥	٥٠,٩	٢٤٠,٩	١٦٧,٥	٤,٥	٢٣٢,٤	١,٦
البحرين	١٣,٨	٣١,٧	٤٠,٧	٣٨,٨	٢٢,١	٠,٥	١٢٥,١	٠,٩
قطر	٥,٥	٢٩,٣	٣٢,٦	٣٣٤,٤	٧٧,٩	٢,١	٣٨١,٣	٢,٦
الامارات	١٠٣,٣	٧٢٤,١	٣٢٠,٣	١٤٧٩,٩	٦٠٧,١	١٦,٣	٣١٨٨,٧	٢١,٨
عمان	٤,٢	٥١,٤	١,٥	٥٨,١	١٥,١	٠,٤	١٠٩,٦	٠,٨
اليمن	٠,١	١٤٤,٥	٠,٤	١٣١,٧	٠,٦	٠,١	٢١٧,٤	١,٥
المجموع	١٥٧٨,١	٣٢٣٨,٧	٣١٣٨,٥	٧٤٥٣,٦	٣٧١٥	١٠٠	١٤٥٩٦	

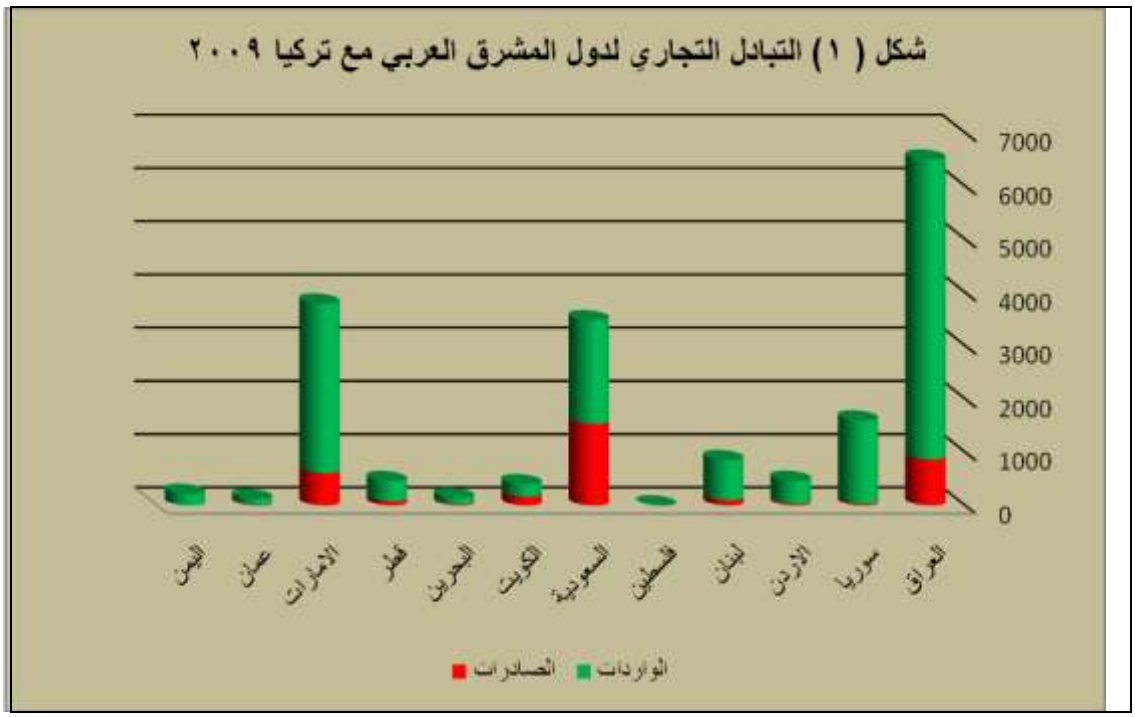

المصدر١ من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

ب_تتركز معظم صادرات دول المشرق العربي الى تركيا في عام ٢٠٠٣ في كل من السعودية (٨٨١ مليون دولار) وسوريا (٣٧٥ مليون دولار) وشكلتا نسبة (٥٥% و٢٣%) على التوالي من أجمالي صادرات دول المشرق العربي، في حين ان الصورة قد تغيرت في عام ٢٠٠٩. والسعودية والعراق والإمارات تستحوذ على اعلى النسب من أجمالي الصادرات. وهي في الأساس تعتمد على النفط الخام بينما السلع الأخرى قد انخفضت في سوريا حيث انخفضت الى (٢٩٨ مليون دولار) في عام ٢٠٠٩.

ج–اما واردات دول المشرق العربي من تركيا فقد شهدت ارتفاعاً كذلك حيث كانت واردات العراق عام ٢٠٠٣ نحو (٩١٢ مليون دولار) ارتفعت الى أكثر من ثلاث أضعاف عام ٢٠٠٦ لتصل (٢,٨٤٨ مليار دولار) وكذلك استمرت في الارتفاع عام ٢٠٠٩ لتصل نحو (٥,٦ مليار دولار) وتتركز معظم الواردات من تركيا في عام ٢٠٠٩ في أربع دول (العراق والسعودية والإمارات وسوريا) وهي تشكل نحو ٨١% من إجمالي واردات دول المشرق العربي.

والشكل (١) يمثل التباين الحاصل بقيم التبادل التجاري بين دول المشرق العربي وتركيا، وكذلك

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات والواردات دول المشرق العربي الى تركيا ٢٠٠٩

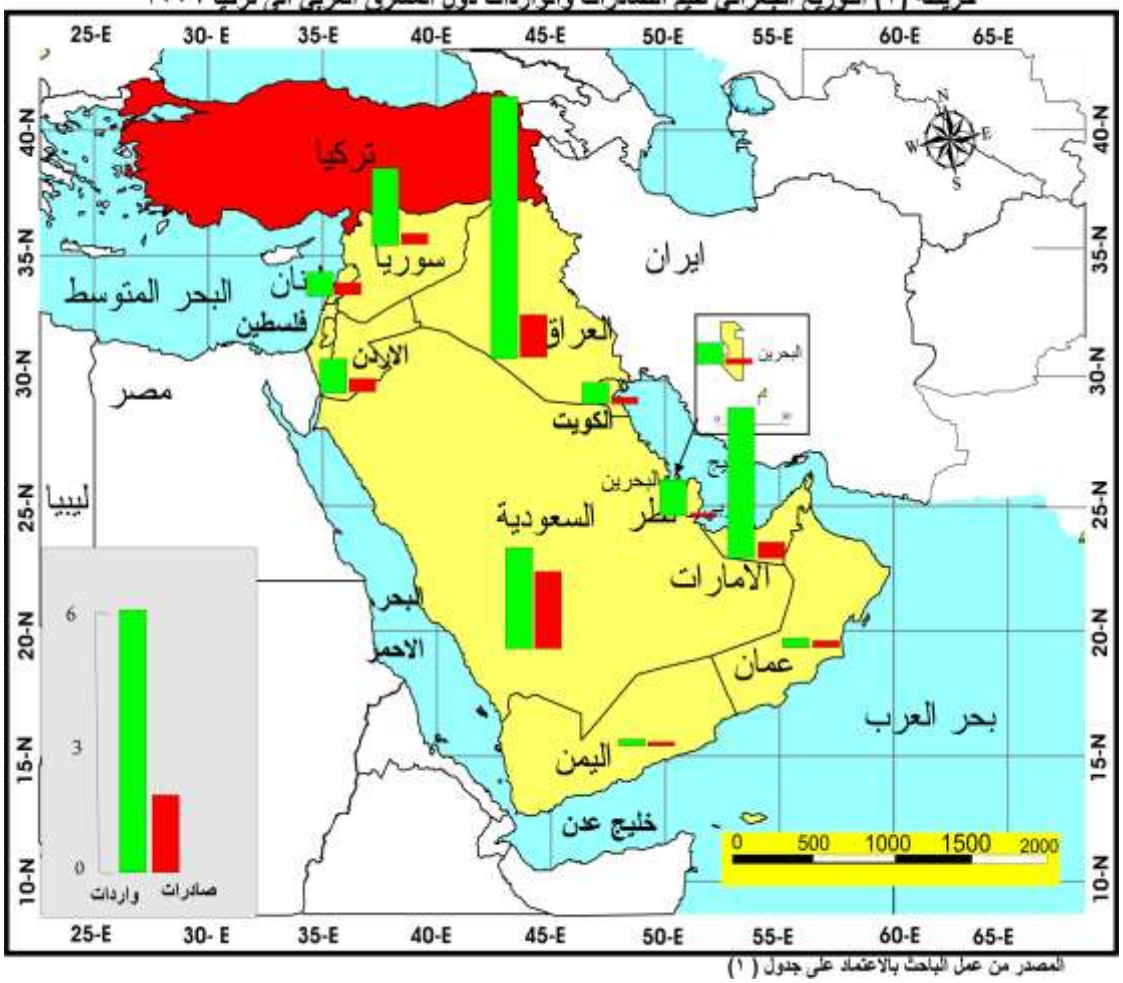

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

وفي الخريطة (٢) توضح التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات. وتتركز معظم صادرات هذه الدول الى تركيا من النفط الخام والغاز الطبيعي في شبه غياب للمنتجات المصنعة في حين تركزت واردات هذه الدول على المواد المصنعة في تركيا، وكذلك هدفها المتمثل في أن تصبح ممرا للطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.[٥٣]

٢- التبادل التجاري مع إيران:

على الرغم من التباينات السياسية بين إيران ومعظم دول المشرق العربي وخصوصاً دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، الا ان التعاون الاقتصادي بينهما كان احد اهم عوامل التقارب بينهما حيث يعد العراق ودولة الإمارات من اكبر الشركاء التجاريين لإيران ويبين الجدول (٢) حجم التبادل التجاري مع إيران من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٩ ويتوضح بمايلي.

أ- بلغت قيم صادرات دول منطقة المشرق العربي الى ايران في عام ٢٠٠٣ نحو (٣,٨ مليار دولار) ارتفع ليصل نحو (٩,٢ مليار دولار) عام ٢٠٠٩، وبالمقارنة مع قيم الواردات فيها لعام ٢٠٠٩ نجد ان الميزان التجاري متقارب من حاجز (٩ مليار دولار).

ب- تتركز معظم قيم الصادرات في عام ٢٠٠٩ لدولة الإمارات التي تستحوذ على نسبة تصل ٨٨,٦% وهذه النسبة كبيرة عائدة الى أعادة التصدير حيث تعتبر الإمارات محطة ترانزيت لمعظم البضائع الإيرانية المستوردة وكذلك بعض المنتجات النفطية التي يتم استيرادها من مصافي دولة الإمارات العربية المتحدة، ويأتي في المرتبة الثانية السعودية والثالثة سلطنة عمان. اما بالنسبة للعراق فان قيم الصادرات نحو إيران تقترب من (٦٥ مليون دولار) وهي قيمة قليلة بالمقارنة بباقي الدول الأخرى.

ج- بينما قيم واردات دول منطقة المشرق العربي من إيران تبلغ نحو (٩ مليار دولار)، كانت نسبة العراق منها هي الأعلى بنحو ٧٠% وتأتي بالمرتبة الثانية سوريا بنسبة ٩% و نلاحظ ارتفاع نسبة قيم الصادرات في دولة الإمارات بينما قيم وارداتها فمنخفضة وبالعكس بالنسبة للعراق فارتفاع قيم الواردات وانخفاض نسبة قيم صادراتها نحو إيران. وهنالك بعض الدول ومنها الأردن مثلاً فيها حجم التبادل التجاري بينهما منخفض حيث شكلت قيم الصادرات الأردنية نحو (٩,٧مليون دولار) كذلك انخفاض في قيم الواردات من إيران حيث تصل نحو (٧,٥ مليون دولار) . والشكل (٢) يوضح التباين الكبير بين التبادل التجاري لدول المشرق العربي وإيران.

والخريطة (٣) توضح التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات والواردات في دول المشرق العربي مع إيران لعام ٢٠٠٩.

دول	صادرات	واردات	صادرات	واردات	قيم صادرات	النسبة	قيم واردات	النسبة
	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٩	%	٢٠٠٩	%
العراق	١٥,٢	–	٣١,٨	–	٦٥,١	٠,٧	٦٣٦٠	٧٠
سوريا	٢٤,٣	٤٨	٧,٤	٧٨	١١,٤	٠,١	٨٢٣,٣	٩
الاردن	٢٣	١٥,١	٦٥,٧	٨,٧	٩,٧	٠,١	٧,٥	٠,٠٨
لبنان	٣٣	٣٨,٥	٤٠,٩	٨٧,٢	٣٤,٤	٠,٣	٩٦,٣	١
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	
السعودية	٣٣٨,٦	٣٨٠	٤٠٣,٧	٥٨٣,١	٣٧٩,٩	٤,١	٦١٢,٣	٦,٧
الكويت	٢٣	١٣٦,٥	٩٧,٥	٢٤٩,٨	١٤١,٣	١,٥	٢٦٢,٣	٢,٩
البحرين	٥٧	٠	٩١,٩	٠	٩٠,٦	٠,٩	٠	٠
قطر	١٠,٥	١٨	١٩,٢	٥٣,٣	٠	٠	٧١,٣	٠,٩
الامارات	٢٨٥٠,١	٣٨٠,٧	٨١٦٣,٥	٦٩٦,٥	٨١٥٧,٨	٨٨,٦	٧٣١,٤	٨
عمان	٤٢٥,٥	٤٥,٧	٢١٥	١١١,٥	٣١٤	٣,٤	١١٦,٨	١,٣
اليمن	٠,٣	٥,١	٠	٣,٥	٠	٠	٥,٨	٠,٠٦
المجموع	٣٨٠٠,٥	١٠٦٧,٦	٩١٣٦,٦	٢٥٧٧,٧	٩٢٠٣,٧	١٠٠	٩٠٨٧	١٠٠

المصدر\ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية٢٠٠٠-٢٠٠٩ ، العدد ٣١، ٢٠١١، ص٧١-١٦١،

http://www.dananernews.com/News_Details.php?ID=3485

المصدر\ من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات والواردات دول المشرق العربي الي ايران ٢٠٠٩

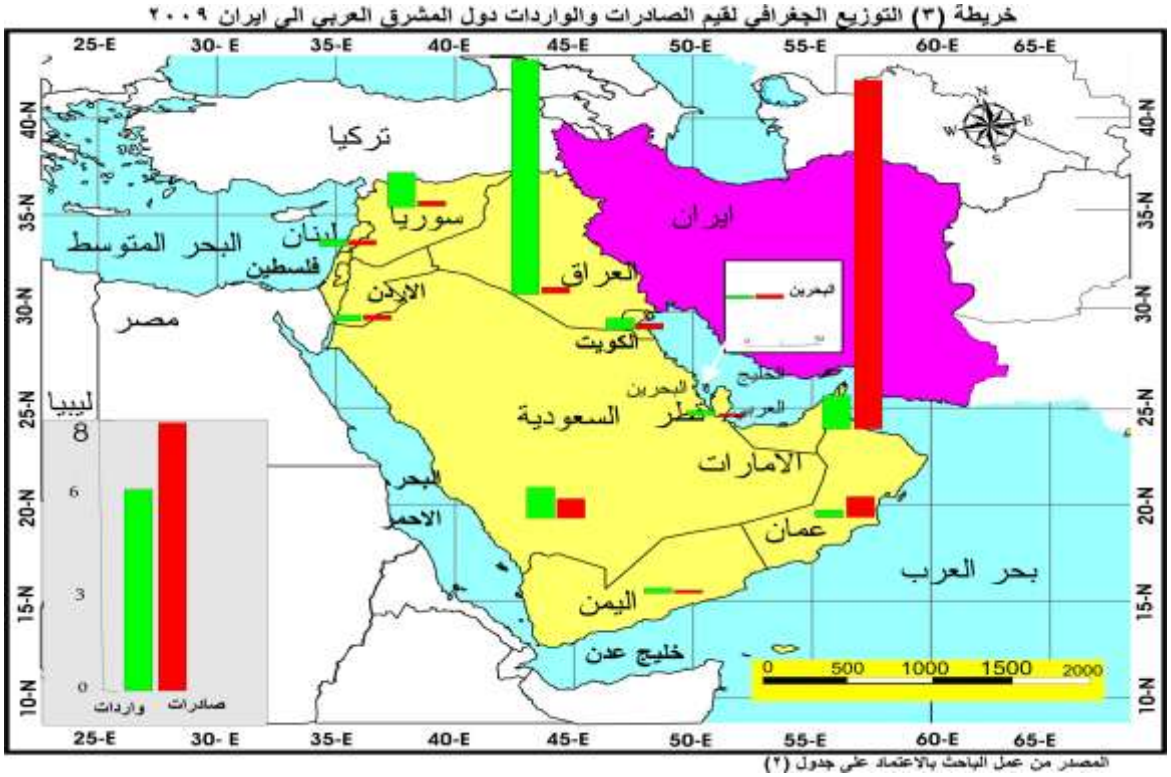

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

وفي الختام تتحكم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم مجموعة من المحددات بعضها عام يحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعضها

الأخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية او السياسية التي ترتبط بها أطراف العلاقات الاقتصادية مع الدول، وتقع المصالح الوطنية والقومية السياسية والاقتصادية في مقدمة العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموماً. ويعد المتغير الاقتصادي من العوامل التي لا تقل أهمية عن سواها من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة، لما له من أهمية في دعم حركة الدولة الخارجية من خلال إمكانية التأثير على سياسات الدول الأخرى، بتسخير الوسيلة الاقتصادية خدمة لأهداف سياستها الخارجية، فضلاً عن دورها الاقتصادي في بناء قدرات الدولة الصناعية والعسكرية بالشكل الذي يضمن أمنها القومي واستقلالها.

الاستنتاجات:

١- تمتلك تركيا وإيران مناطق للنفوذ في دول منطقة المشرق العربي مما شكل حالة من التنافس على هذا النفوذ بشكل جعل التسابق بينهم في التدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة كما في العراق وسوريا واليمن .

٢- هنالك بعض دول المنطقة التي تمتلك مقومات جغرافية متميزة منها الموقع الجغرافي كحلقة وصل بين إيران من جهة والعالم العربي من جهة أخرى وكذلك سوريا بين تركيا من جهة ودول المشرق العربي الأخرى.

٣- توجد بعض العوامل التي ساهمت في عملية التنافس كوجود الأكراد في مناطق تتواجد في حدود الدولتين (تركيا وإيران) وبين العراق وسوريا، مما شكل باب للتدخل المستمر اما بالقوة العسكرية ضد الأكراد من جهة تركيا وإيران لما يشكلوا من حالة عدم استقرار لدوله بالعكس من أكراد العراق الذين حصلوا على حقوق اكثر من استحقاقهم من الحكم الذاتي.

٤- هنالك عامل التركمان الذين يتواجدون في العراق وسوريا مما شكلوا حالة من الضغط السياسي على تركيا للتدخل لحماية الأقلية التركية في العراق وسوريا من خلال الدعم القومي لهم.

٥- بعض دول الخليج اتجهت الى تركيا لحمايتها من النفوذ الإيراني وخاصة في البحرين من خلال الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية التي تزيد الدعم التركي بمقابل التدخل الإيراني في دول المنطقة.

٦- هنالك من دول المنطقة التي حاولت تركيا العودة لها بعد تركها برهة من الزمن مثل اليمن حيث وجدت تركيا ان ايران تحاول التدخل والنفوذ من اجل حماية الزيدين ودعمهم بالسلاح والمال من اجل السيطرة على مناطقهم والاتجاه الى مناطق اخرى في اليمن.

٧- ان التباين الحاصل في التبادل التجاري بين دول المنطقة وتركيا وإيران يعكس حالة من التنوع في الصادرات التركية وخاصة الزراعية منها لدول المنطقة بالمقابل هنالك من الواردات الإيرانية من الإمارات بالخصوص يدعوا الى الدهشة بسبب موقف الإمارات من الجزر المتنازع عليها مما يشكل ان إيران قد رسخت قواعدها الاقتصادية في دولة الإمارات بشكل ساهم في تخفيف من الحصار الغربي المفروض عليها.

المصادر:

(١) فؤاد حمه خورشيد، الجيوبوليتكس المعاصر (تحليل منهج سلوك) ، مطبعة كنعان. السليمانية، ٢٠١٣. ص ١٦
(٢) محفوظ، عقيل سعيد، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي ، ٢٠٠٨. ص٢٣.
(٣) روبنس، فيليب ، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، قبرص، ١٩٩٣. ص١٨.
(4) Gareth H. Jenkins, Occasionall Allies , Enduring Rivals Turkey Relations with Iran, Center Asia-Caucasus Institute & silk Road studies ,2012.p44.
(٥) فولر، جراهام ، الجمهورية التركية الجديدة، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ظبي. ٢٠٠٩.. ص ١٥٨.
(٦) عتريسي، طلال ، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية، مركز الحضارة الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩.. ص١١.
(٧) اوغور، حقي ، تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٠. ص ٢٢٩.
(٨) ماردیني، نظام، تركيا والاكراد بعد انتخابات ٢٠٠٧، مجلة شؤون الاوسط، العدد١٢٧مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت،.٢٠٠٧. ص٢١٠.
(٩) الشمري ،مشرف وسمي ومحمد حازم حامد، موقف تركيا من فيدالية اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد١٥، جامعة تكريت، ٢٠١٢. ص٢٩١.
(١٠) عثمان، ناظم يونس، الأكراد على طرفي الحدود العربية التركية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢. ص١٩٧.
(١١) المصدر نفسه. ص١٩٥.
(١٢) الشمري ، مشرف وسمي ومحمد حازم حامد ، مصدر سابق. ص٢٩٢.
(١٣) علوان، سطام حسين، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٥١، جامعة بغداد، مركز الدراسات السياسية، ٢٠١٢.ص٧٤.
(١٤) نور الدين، محمد ،تركيا الصيغة والدور، دار الريس للنشر، بيروت،٢٠٠٨ . ص٢٨٥.
(١٥) هاشم، عامر ، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي، مجلة الدراسات السياسية، العدد ١٤ ، بيت الحكمة ، بغداد،٢٠٠٩.. ص٥٥.
(١٦) النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٠، جامعة بغداد،٢٠١٠. ص٢٧.
(١٧) ألنعيمي، احمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠. ص ٢٧٥.
(١٨) محفوظ، عقيل سعيد ،السياسة الخارجية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.. ص ٣٣٦.
(١٩) اوغلو، احمد داود ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل ، دار العربية للعلوم، بيروت ، ٢٠١٠.ص٦٢٥.
(٢٠) باكير،علي حسين، محددات الموقف التركي في الازمة السورية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢. ص ٦٣٨.
(٢١) السويداني، حامد محمد طه، العلاقات التركية السورية، مجلة دراسات اقليمية، العدد٢٧، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية،٢٠١٢. ص ٢٠٨.

(٢٢) محفوظ، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق.ص ٣٣٨.
(٢٣) السويداني، حامد محمد طه ،المصدر السابق. ص٢٠٩
(٢٤) نوفل، ميشال، تركيا في العالم العربي، مجلة دراسات فلسطينية، العدد٩٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت.٢٠١٢. ص٣٨.
(٢٥) محفوظ، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق.ص ٣٣٧.
(٢٦) ألمرسومي، عماد مؤيد، اثر التغيرات السياسية في المنطقة العربي في السياسات الإقليمي وانعكاساتها على العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١، جامعة ديالى، ٢٠١١.ص٣١.
(٢٧) نورالدين، محمد، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢. ص١٤٣.
(٢٨) عتريسي، طلال، جيوستراتجيا الهضبة الإيرانية، مصدر سابق. ص٤٠.
(٢٩) ابو زيد، سركيس، إيران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠.. ص٢٢٨.
(٣٠) عبد اللطيف، نزار اسماعيل، الاستراتيجية النووية الإيرانية وانعكاساتها على الخيار النووي الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٨، جامعة بغداد، ٢٠٠٨. ص٢١.
(٣١) عتريس، طلال، العرب وإيران المصالح المشتركة، مجموعة مؤلفين، العرب وإيران، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢. ص٩٩.
(٣٢) ابو زيد ، سركيس، مصدر سابق. ص١٠٨.
(٣٣) اوغور، حقي ،مصدر سابق. ص ٢٣١.
(٣٤) النعيمي، لقمان عمر ، مصدر السابق. ص١٠٠.
(٣٥) صابر، فرح ، الخيارات الاستراتيجية لتركيا، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.ص٥٥٥.
(٣٦) النعيمي، لقمان عمر ، مصدر سابق. ص١٠٢.
(٣٧) حسين، مصطفى جاسم ، الدور الاقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٠، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢. ص ١٦٠.
(٣٨) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات ١٧، قسم الارشيف والمعلومات، بيروت، ٢٠١٠. ص٥٠.
(٣٩) بشارة، عزمي ، العرب وإيران ملاحظات عامة، مجموعة مؤلفين، العرب وإيران، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢. ص٢٥.
(٤٠) ابو زيد، سركيس ، مصدر سابق. ص ١١٥.
(٤١) العبيدي، محمد عبد الرحمن ، إيران والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٧٩-٢٠٠٩، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢٨، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية ، ٢٠١٢. ص ٢٨.
(٤٢) توفيق، سعد حقي ، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي٢٠٠٢-٢٠٠٨، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٨-٣٩، جامعة بغداد، ٢٠٠٩. ص١٣.
(٤٣) امين، سرمد عبد الستار ، الولايات المتحدة وتركيا اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩، جامعة بغداد، ٢٠١١. ص٦٨.
(٤٤) محمد، احمد سلمان ، العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة مركز للدراسات العربية والدولية، العدد٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠. ص٧٩.
(٤٥) محمد، زهير قاسم ، احتلال الجزر العربية الثلاثة وأثره على العلاقات الإماراتية- الإيرانية ، مجلة سر من راىٔ، المجلد ٨، العدد ٢٩، جامعة سامراء، ٢٠١٢. ص١٤٣.
(٤٦) خضير، محمد ياس ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، جامعة بغداد، ٢٠١٢. ص١٤٧.
(٤٧) عبد القادر، محمد ، تحولات السياسة الخارجية التركية، مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٢. ص٦١٣.
(٤٨) خلف،عارف محمد ، الدور التركي الإقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد٥، جامعة تكريت، ٢٠١٠. ص ٢٣.
(٤٩) جازع،جواد صندل ،الحركة الحوثية في اليمن، مجلة ديالى، العدد ٤٩، جامعة ديالى، ٢٠١١. ص٣٠.
(٥٠) المصدر نفسه، ص٣١.

(٥١) مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن، الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ،صنعاء،٢٠٠٨.ص٣٥٥.

(٥٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠١١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٢. ص٣٤٢.

(53) Sean Kane,The Coming Turkish Iranian Competition in Iraq , the United States Institute of Peace, Washington, 2011.p10.

Orientations of Turkey and Iran in the geopolitical rivalry toward the Levant region

Search unsheathed a doctoral student (Majid, Saddam Salem)
Under the supervision of Prof. Dr. Ghaleb Nasser al-Sadoun
Faculty of Education Ibn Rushd, Department of Geography

Summary:

Different priorities of Turkey and Iran in regional politics despite the continuing competition between them to extend the influence and prestige of regional Historically one of the elements represented Iran threat for Turkey, both as a competitor in a strategic region or as a source of instability. Aside from the historical sectarian rivalry between the two sides has been affected the relationship between the two countries, developments in the region over ten years (2003-2013). At a time when Iran was reaping the fruits of errors of U.S. policy in the region and extend its influence towards the Arab countries where the state took advantage of the vacuum that emerged from the collapse of the Iraqi regime (2003), and thus the collapse of the equation of the strategic balance in the region to their advantage. Turkey has also tried to exploit the hostility of government and popular in most of the Arab countries to Iran to extend its influence as a force seeking to dominate along the lines of Iran , which has the potential emergence of new interactions in regional policy with neighboring countries, especially in the Levant region.